



قاسم حسين

kassim.hussain@alwasatnews.com

احتجاجات الحسيمة المغربية تعيد قرع الأجراس

□ بعد أن غرق قلب المشرق العربي في القتال والدم وصمت القبور، دبّت الحركة فجأة في المغرب العربي، حيث تحركت الأحداث وعادت لتتصدر نشرات الأخبار. كمتابعين يوميين للأخبار ومهتمين بالشأن العام، يشكّل تسخين الأحداث في المغرب العربي مفاجأة غير متوقعة، فالوضع المتوتر تم احتواؤه مع الأسابيع الأولى من انطلاق حراك الربيع العربي مطلع 2011، فاتخذ الحكم خطوات لتبريد الأوضاع، ووفق ذلك كان الحكم قد فتح الباب للعمل الحزبي والانتخابات قبل سنوات، ما أسفر عن وصول الإسلاميين إلى موقع الحكم.

البلدان العربية التي واجهت الربيع العربي قبل سبعة أعوام، كلها كانت قد وصلت إلى طريق مسدود، وباتت تواجه أزمة سياسية واقتصادية عميقة. إلا أن المغرب ترك المجال للمعارضة لتجربة الحكم، فوجدت نفسها في مواجهة المشاكل اليومية التي يتكوي بها الناس. وبعد آخر انتخابات قبل أشهر، عجز الإسلاميون (حزب العدالة والتنمية) عن تشكيل حكومة وفاقية جديدة منفتحة على بقية الأحزاب، وجاء الحل بإعفاء الملك عبدالإله بنكيران وتكليف زميله سعد الدين العثماني بتشكيل الحكومة الجديدة في مارس/ آذار الماضي.

لم تكن مهمة العثماني سهلة، في ظل تراكم المشاكل، ولم يمض أكثر من شهر حتى انفجر الوضع في منطقة الريف المغربي في الشمال. وإذا كان ذلك يشكل مفاجأة للمراقبين في الخارج، إلا أن المغاربة يقولون إنها لم تكن مفاجئة على الإطلاق، فالمشكلة لها جذورها التاريخية التي تغذيها صعوبات الحياة الحالية، وليس هناك حركة احتجاج أو غضب جماهيري كما نشاهد اليوم في مدينة الحسيمة (56 ألف نسمة)، تتلحق فجأة دون مقدمات، فالشعوب لا تتور أو تحتج لمجرد اللعب أو مشاغبة السلطة، وإنما تتحرك إذا شارفت على حافة المنحدر. تعود بداية التحركات إلى العام الماضي، وبطريقة مأساوية مشابهة لما حدث في تونس نهاية 2010، حين أحرق الشباب البوعزيزي نفسه احتجاجاً على مصادرة العربة التي يبيع عليها الخضار. وقد بدأت حركة الاحتجاج في الريف المغربي العام الماضي، بعد مقتل بائع السمك الشاب محسن فكري، حين كان يحاول استعادة كمية من السمك الذي تمت مصادرته، من شاحنة النفايات فمات مطحوناً داخلها.

كانت الصورة هادئة عندما بدأت تنتشر الأخبار الأولى عن الحركة الاحتجاجية قبل أسابيع، لكنها في الأيام الأخيرة أخذت تتصاعد بعد اعتقال الشاب مصطفى الزفزافي، الذي عُرف بقائد الحراك الشعبي، وأُعتب ذلك اعتقال أربعين آخرين، ما أجبّ الوضع أكثر.

الحركة الاحتجاجية أخرجت الإسلاميين المسكين بالحكومة، فبقيت ملتزمة الصمت لفترة طويلة، وقبل أن يطلق العثماني تصريحه الأول بشأن الأحداث كانت الحكومة قد أنزلت القوات العسكرية لمواجهة الموقف، مع إطلاق الاتهامات بحق المحتجين، من تعكير الأمن الوطني والإفساد والخيانة ومحاولة الانفصال!

المحتجون يركزون على أن الاحتجاجات لم تأت عبثاً أو هوية، وإنما نتيجة لما يعانيه في الريف من تهيش وبطالة وإهمال، بل إن أحد المتظاهرين قال إن «المنطقة لا تطلب سوى الحصول على الخبز بشكل يومي»، وتصريحات الناشطين تؤكد هذا المعنى إجمالاً، وهو ما ينشط ذاكرة الرأي العام العربي بما كان يسمعه بداية انطلاق الربيع العربي من شعارات كبرى: حرية وكرامة وشغل واحترام حقوق الإنسان العربي المستباح.

هذه الشعارات الكبرى التي كانت تعبر عن آماني وتطلعات الغالبية العظمى من الشعوب العربية، تم إجهاضها كما يعلم الجميع، بالخديعة والاستحمار، وبالحديد والنار. وجاءت تحركات الحسيمة الشعبية في أقصى شمال المغرب لتذكرنا بفشل إلهاء الشعوب العربية بالحروب الطائفية والمذهبية الجائبة، وبوحدة آمال وتطلعات الشعوب.



البريد الإلكتروني: opinion@alwasatnews.com

دروس أميركا اللاتينية في مساعي العدالة



ريم خليفة

reem.khalifa@alwasatnews.com

تجارب أخرى مميزة لبلدان أميركا اللاتينية التي تحظى بتجربة ثرية من التحول الديمقراطي وتطبيق مفهوم «العدالة الانتقالية»، مثل الأرجنتين، التي تقدم تجربة رائدة في هذا المجال، وخاصة بالنسبة لدول العالم الثالث بوجه عام، وبالنسبة لأميركا اللاتينية، بوجه خاص. وعلى هذا فإن دراسة النموذج الأرجنتيني هو حقاً أمر مهم لأي دولة تمر بظروف مشابهة بعد فترة طويلة من سيطرة نظام سلطوي قمعي.

ولو قارناً هذه الأمثلة مع بلدان المنطقة العربية فإن جميع المحاولات من بعد العام 2011 عززت من قبضة القمع والتحول إلى بلدان سلطوية بدلاً من تحول ديمقراطي باستثناء تونس. ولذا فإن المبادئ التي خرجت إليها شعوب المنطقة انتهت اليوم إما حروباً طائفية أو احتجاجات تقمع عبر أساليب الإفلات من العقاب، بينما أصبح موضوع الحل السلمي والحوار رهيناً لمصالح لا يمكن المساس بها بين دول المنطقة والقوى الغربية العظمى.

ولهذا فإن المشهد العربي يعيش حالة لا تقبل التغيير، كما لا تقبل بوجود المعارضة، بل وتتعامل مع هذه المعارضة بوصفها شراً، يجب القضاء عليه وليس التعامل والحوار معه، فهؤلاء المعارضون وعلى رغم أنهم مواطنون فإنه يتم التعامل معهم وكأنهم أعداء أجنب متضربون أمن الدولة. وهو ما كان أحد مبررات العسكر في الأرجنتين لانتهاك حقوق اليساريين مثلاً، لأن هذه الانتهاكات كانت ضرورية لحفظ أمن الدولة وحمايتها.

ولهذا لا يمكن تجاوز أحداث الماضي والاتجاه نحو بناء المستقبل والتحول الديمقراطي، من دون إعادة الحقوق لأصحابها، ولنا في تجارب دول أميركا اللاتينية الكثيرة التي يمكن لدول مثل دولنا ان نتعلمه فـتجربة الأرجنتين وحدها أثبتت أن الحقوق لا تسقط هكذا أو يتم التجاهل عنها عبر غلق الملفات من دون إظهار الحقيقة وتعويض المتضررين معنوياً ومادياً. الأرجنتين وجدت في فتح هذه الملفات طريقاً للحل. لأن الغلق والتجاهل يزيد من التوتر وليس العكس، إضافة إلى أن المصالحة الوطنية جزء هام، ولا يمكن فتح صفحة جديدة من دون الاعتراف بالأخطاء التي ارتكبت بحق الضحايا ثم اعتذار المرتكبين، ومنها إعطاء العفو على قدر الحاجة.



البريد الإلكتروني: opinion@alwasatnews.com

ارتفاع الدين العام الأميركي...



جعفر الصائغ

باحث اقتصادي بحريني

□ يشكّل اقتصاد الولايات المتحدة الأميركية نحو 30 في المئة من الاقتصاد العالمي، حيث يبلغ إجمالي الناتج المحلي الأميركي 15 تريليون، بينما يبلغ إجمالي الناتج العالمي 60 تريليون. وكقوة عظمى عالمية تستمد أميركا عظمتها من عنصرين رئيسيين هما، أولاً قوتها العسكرية وما تملكه من ترسانة عسكرية هائلة، وحجم وقوة اقتصادها العملاق الذي يعتبر أكبر وأقوى اقتصاد في العالم، وثانياً ضعف البلدان الأخرى اقتصادياً وعسكرياً. ففي العالم دول كثيرة ضعيفة عسكرياً وتحتاج إلى الحماية أو السلاح الأميركي، أو أنها فقيرة اقتصادياً، وهي بذلك في أمس الحاجة إلى المساعدات الأميركية. هذا الضعف تستغله الدول الكبرى لبيسط نفوذها وهيمنتها، وكلما اتسعت الفجوة بين قوة وعظمة أميركا وبين فقر وضعف الدول الأخرى، كلما زاد النفوذ الأميركي وهيمنته على العالم عسكرياً واقتصادياً.

كثيرٌ من المنتهيين يعتقدون أن هذه الهيمنة في تراجع منذ سنوات مضت، وأن أميركا أصبحت تواجه تحديات جوهرية تهدد مكانتها كدولة عظمى، فهم يرون أن هذا البلد لم يعد قوة اقتصادية عالمية تستطيع أن تفرض نفوذها الاقتصادي على العالم كما كانت سابقاً، بل أن اقتصادها مهدد بالانهيار التام. ويرى هؤلاء أن السبب الرئيسي في ذلك هو ارتفاع الدين العام الأميركي الذي وصل إلى مستويات خطيرة، تهدد استقرار هذا البلد وقدرته على الحفاظ على هيمنته على دول العالم. ما مدى صحة هذا الرأي؟ وهل يعقل أن تستمر الإدارة الأميركية في الاقتراض لتغطية العجز المالي، وهي تعرف أن ذلك سيؤدي إلى انهيارها؟

الدين العام الأميركي هو عبارة عن إجمالي الأموال التي تدين بها الحكومة الفدرالية الأميركية إلى حملة صكوك الدين الأميركي، وهو يتكون من إجمالي سندات الضمان المملوكة لأطراف خارج وداخل أميركا.

ارتفاع الدين العام في أميركا ليس وليد الساعة، وهو في الواقع سمة من سمات الاقتصاد الأميركي، حيث ومنذ تأسيس هذا البلد وهو في ارتفاع مستمر، والمرة الوحيدة في تاريخ هذا البلد والتي تم سداد الدين العام بالكامل كان في العام 1835، وذلك بعد أن قرّر الرئيس الأميركي آنذاك أندرو جاكسون،

إغلاق البنك المركزي الذي كان قبل وجود البنك الفدرالي الحالي. والاحصائيات التاريخية تبين أن أول ارتفاع شهده الدين العام كان في العام 1812 عقب الحرب الأهلية، ووصل حجمه إلى 66 مليون دولار العام 1860، ومن ثم إلى 1 بليون العام 1863 وإلى 25.5 بليون خلال الحرب العالمية الأولى، وإلى 260 بليون العام 1950 (نحو 100 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي)، وإلى نحو 909 بلايين العام 1980 (41 في المئة من الناتج المحلي)، ومن ثم قفز إلى 3.4 تريليونات العام 2000، وإلى 10.7 تريليونات نهاية ولاية الرئيس جورج دبليو بوش العام 2008 (62 في المئة من الناتج المحلي). وواصل ارتفاعه في عهد باراك أوباما حيث بلغ 19 تريليون دولار، وبنسبة 105 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي كل ارتفاع كبير تضطر الإدارة الأميركية أن ترفع سقف الدين العام.

ويتوقع الكونغرس الأميركي أن يستمر الدين العام في الارتفاع ليصل إلى 22.6 تريليون العام 2020، وإلى 29.3 تريليون دولار العام 2016. وقد وعد الرئيس الأميركي دونالد ترامب بتسديد الدين العام (19 تريليون) خلال 8 سنوات، ما يعني أنه يجب أن يدفع 2.375 تريليون سنوياً، وهذا يمثل نصف الموازنة العامة، حيث أن حجم الإنفاق الكلي الأميركي يبلغ نحو 4 تريليونات. هذا الارتفاع المزمّن والهائل في الدين العام لم يؤثر لا على الهيمنة الأميركية على العالم، ولا على حجم وقوة الاقتصاد الأميركي، ولم يمنع إنفاقها الهائل على الدفاع والتسليح والذي وصل إلى 577.1 مليار دولار، ولم يمنع تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في الاقتصاد الأميركي، كما لم يمنع ذلك تدخلها العسكري في مناطق مختلفة من العالم، بل في كثير من الأحيان كان النفوذ الأميركي على دول العالم يزداد مع ارتفاع حجم المديونية واتساع مشاكله الاقتصادية.

يبود أن التحدي الفعلي للاقتصاد الأميركي هو ليس فقط ارتفاع الدين العام، وإنما أيضاً مشاكل هيكلية، منها انخفاض الإنتاجية، وعجز الاقتصاد عن خلق فرص عمل لملايين الأميركيين، وهذا ما عبّر عنه الرئيس ترامب الذي وعد بحل مشكلة البطالة من خلال تحفيز وتشجيع الصناعات الأميركية على الإنتاج وخاصة العسكرية منها. هل سيكون ذلك على حساب الدين العام؟ أم أن حلفاء أميركا سيتحملون العبء الأكبر؟

الفيلم الوثائقي «الموت بأيدي صينية»، والذي يدور بشأن حتمية انهيار الاقتصاد الأميركي، يبين أن أكثر من 50 ألف مصنع في هذا البلد قد توقف عن العمل، وأن هناك 25 مليون أمريكي عاطل عن العمل، وهذا يعني أن المشكلة هيكلية وليس مالية. هناك حكمة معبرة لرجل الأعمال الأميركي هنري فورد يقول فيها «من حسن الحظ أن الشعب (الأميركي) لا يفهم نظامنا المصرفي والمالي، لأنه لو فهم، فستقوم ثورة قبل صباح الغد».

طيران الخليج... «التحدي الأهم» في مسيرة الوزير (1)



أحمد صباح السلوم

رئيس جمعية البحرين لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

□ لا شك أن الفترة القصيرة التي أمضاها الوزير زايد الزباني في منصبه كوزير للصناعة والتجارة والسياحة كانت مليئة بالتحديات المهمة والكبيرة، وخاصة في ظل التطورات الاقتصادية المتوالية (انخفاض أسعار النفط وإجراءات الحكومة لسد عجز الموازنة العامة للدولة) والقرارات الكثيرة التي صدرت فيما يخص الرسوم، وضريبة القيمة المضافة وغير ذلك.. وهو ما كان له أبلغ الأثر على التجار وعلاقتهم بالحكومة من جهة، وبالوزير المعني بشؤونهم بشكل خاص.

لكن هذا في مجمله أمر، وإسناد رئاسة مجلس إدارة طيران الخليج للوزير أمر آخر، وتحدي جديد كلياً، ربما يكون هو التحدي الأهم في مسيرة الوزير الشاب الذي لا شك أنها تحمل بعض البصمات الواضحة والمؤثرة حتى الآن على رغم قصر الفترة الزمنية.

الجميع يعلم الأزمات الصعبة والعثرات القوية التي مرت بها «الناقلة الوطنية للمملكة»، ربما على مدى أكثر من 25 عاماً مضت، والتي ركزنا عليها بشكل أكبر مع إيلاء ملكية شركة طيران الخليج بالكامل إلى البحرين منذ قرابة 10 سنوات، وخروج باقي الأشقاف من دول الخليج تبعاً لتأسيس شركات طيران خاصة بهم، وكان آخرهم سلطنة عمان الشقيقة.

هذه العثرات وضعت الشركة في مأزق مالي صعب، وخسائر مستمرة قدرت بملايين الملايين من الدولارات على مدار عدة سنوات، وتوالى على المناصب الإدارية والتنفيذية فيها الكثير من الأسماء المعروفة والرائدة، بعضها لم يحقق إلا الفشل تلو الفشل، ولم ينجح في انتشال الشركة من عثرتها المستمرة، والبعض الآخر حاول وحقق القليل، وأخيراً كانت الفترة

المنطقة العربية برمتها، وخدمةً للبحرين واقتصاد البحرين الذي يحتاج إلى «طيران الخليج» كداعم قوي له، وليس عبئاً مضافاً على موازنته.

تصريح الوزير عن مضي مجلس الإدارة في مراجعة الخطة الاستراتيجية لطيران الخليج لكي تتوافق والمستجدات والظروف المستقبلية حتى تؤدي طيران الخليج رسالتها المرجوة.. وأن ذلك لن يتحقق بدون التزام الجميع بالعمل بمهنية وجدد وبكل إصرار بروح الفريق الواحد، وتكاتف الجهود وشحن الهمم في سبيل تحقيق الصالح العام لناقلتنا الوطنية.. ربما يكون المؤشر الواضح على نهج الوزير وخطة عمله في الفترة المقبلة، وربما توقفت كثيراً عند هذه الجملة في تصريحه «اجتماع مجلس الإدارة نقطة تقاطع حاسمة لمسار ناقلتنا الوطنية»، ثم أعرب الوزير عن ثقائه بالمستقبل. إذا فهناك مراجعة ومن ثم تعديلات، ومن ثم تغييرات تتوافق مع المستجدات والظروف المستقبلية، كل هذا في ظل مهنية وأداء رفيع مطالب به كل من ينتمي للشركة، وحسم من الإدارة لتوجيه المسار الجديد.

ظروف الشركة صعبة «نعم وبكل تأكيد»، المنافسة على أشدها «لا شك في ذلك بالمرّة» ويمكنك أن تنظر حولك للأشقاف في قطر ودبي وأبوظبي وسلطنة عمان لترى مدى شراسة المنافسة التي «لا ترحم» وخاصة بين الشركات الثلاث التي باتت من الأكبر على مستوى العالم حالياً وليس الخليج فقط، وهي القطرية والإمارات والاتحاد، وكيف تحاول كل واحدة منها أن تسرق البساط من تحت أقدام الأخرى، وتحول مطارها إلى نقطة مركزية عالمية يلتقي فيه المسافرون من الشرق إلى الغرب والعكس.

مرات عدة أمر فيها بمطار قطر الجديد، ومطاري دبي وأبوظبي، والصورة المفعمة بالحياة والناس والمسافرين من شتى بقاع الأرض تؤكد بالفعل أن المنافسة التي تواجهها طيران الخليج من هذه «الهامير الجوية» ليست سهلة بالمرّة، ويكفي أن ألفت نظر القارئ الكريم ليعلم قوة المنافسة إلى أن هذه الشركات الثلاث جعلت شركات طيران أوروبية وأميركية عملاقة تجار بالشكوى من منافستها وسيطرتها على الأجواء في الغرب وليس في الخليج!



البريد الإلكتروني: opinion@alwasatnews.com